أنباء سورية

من قلب الكويت إلى السوريين في كل العالم
صفحة خاصة تعنى بأخبار سورية الأم وهموم وقضايا
أبنائها المقيمين على أرض الخير والعطاء
syrianews@alanba.com.kw

برلين لن تعترف بنتائجها..وباريس تصفها بـ "المهزلة"..وروسيا: تهدف إلى تجنب حدوث فراغ قانوني

السوريون اقترعوا في الانتخابات النيابية بالمناطق الخاضعة للنظام

صورة على صفحة الرئاسة السورية في الفيسبوك للرئيس السوري بشار الأسد وزوجته قبيل الأدلاء بصوتيهما (أ.ف.ب)

سوريون ينتظرون الادلاء باصواتهم في الانتخابات التشريعية في دمشق امس (أ.ب)

3500 مرشح تنافسوا على 250 مقعداً.. والأسد: ضربة قوية للإرهاب

عواصم ـ وكالات: اقترع السوريون في مراكز أعدت للانتخابات البرلمانية امس في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام في سورية، اي ما يعادل ثلث الاراضي السورية، ويقطنها 60٪ من السكان مؤكدين ان ذلك واجب وطني او دعم للرئيس بشار الاسد، فيما رفض سوريون في مناطق المعارضة الاقتراع واصفين اياه بأنه «غير شرعي».

وتنافس 3500 مرشح لشغل 250 مقعدا في مجلس الشعب. واقيمت مراكز الاقتراع في دوائر حكومية ومدارس وجامعات.

ويتوقع خبراء ان تكون نتائج الاقتراع مماثلة لتلك التي خلصت اليها انتخابات مايو العام 2012. وحاز حزب البعث الذي يقود البلاد منذ نحو نصف قرن، وقتها على غالبية المقاعد برغم مشاركة عدد من الاحزاب الاخرى المرخص لها.

وادلى الرئيس بشار الاسد وعقيلته اسماء بصوتيهما صباحا في مكتبة الاسد الوطنية الواقعة في ساحة الامويين في وسط دمشق.

وقال الاسد عقب التصويت بالانتخابات البرلمانية: ضربة قوية للإرهاب.

واضاف الأسد في تصريحات للتلفزيون الحكومي حسبما ذكرت شبكة (إيه بي سي) الأميركية «لقد نجح الإرهاب فعليا في تدمير الكثير من البنى التحتية ونجح في إراقة الكثير من الدماء، لكنه فشل في تحقيق الهدف الرئيسي، وهو ضرب البنية التحتية الاجتماعية والهوية الوطنية».

في السياق نفسه، قال وزير الخارجية وليد المعلم عقب الإدلاء بصوته في الانتخابات البرلمانية «نحن في سورية نقول دائما إن السوريين هم من يقررون مصيرهم واليوم يثبت السوريون بشكل عملي صحة تلك المقولة».

وفي تدمر حيث تمكن الجيش السوري في 27 مارس من طرد تنظيم داعش، خصصت اربعة مراكز للاقتراع، احدها عند مدخل المتحف الوطني الذي دمر جزءا من محتوياته الجهاديون، وقدم عدد من السكان الى المدينة الاثرية للمشاركة في التصويت وتفقد منازلهم.

في حلب (شمال)، ثاني المدن السورية، اجريت الانتخابات في الاحياء الغربية الواقعة تحت سيطرة النظام، اما في الاحياء الشرقية الواقعة تحت سيطرة الفصائل المعارضة فجاهر السكان برفضهم لها.

وقال محمد زبيدية، الذي يعمل في تصليح السيارات، «انها دعابة، انا لا اصدقها، انه (الاسد) يريد ان يظهر ان لديه دولة وشعبا ونظاما متينا»، واكد الاكراد بدورهم عدم السماح باجراء الانتخابات في المناطق الواقعة تحت سيطرتهم في شمال سورية.

وانتقدت معارضة الداخل والخارج والغرب الانتخابات. وتدعو الامم المتحدة الى انتخابات عامة خلال العام 2017، في اطار حل تنص عليه خارطة طريق اقرها مجلس الامن الدولي.

ووصفت فرنسا الانتخابات بـ«المهزلة»، فيما اعتبر وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف ان تلك الانتخابات التي ينص عليها الدستور الحالي «تضمن سير عمل مؤسسات الدولة»، كما ستضمن «غياب الفراغ» في السلطة، وبحسب اللجنة القضائية للاشراف على الانتخابات، نظمت الانتخابات التشريعية «في جميع المناطق ما عدا الرقة وادلب» و«المناطق التي تشهد مشاكل امنية».

في سياق متصل، رحبت فرنسا باستئناف محادثات السلام السورية في جنيف من أجل وضع حد للنزاع، وقال المتحدث باسم الخارجية الفرنسية إن بلاده تجدد، بتلك المناسبة، دعمها للمبعوث الخاص للأمم المتحدة في سورية ستيفان دي ميستورا وتشيد بالمقاربة البناءة للمعارضة السورية التي تشارك في مفاوضات جنيف بالرغم من استفزازات النظام، على حد تعبيره.

وأضاف أن بلاده ستقيم موقف وفد الحكومة السورية، وفقا للإطار الذي حدده المجتمع الدولي، مشيرا إلى أن دمشق سيتعين عليها قبول نقل السلطات اللازمة لتشكيل حكومة انتقالية، وفقا لبيان جنيف وقرار مجلس الأمن الدولي 2254 من أجل استعادة السلام والوحدة بين السوريين بشكل مستدام.

وأعرب عن قلق فرنسا البالغ إزاء الانتهاكات المتزايدة والمتعمدة لاتفاق وقف الأعمال القتالية والتي يتحمل النظام المسؤولية الرئيسية في وقوعها، فضلا عن استمرار العراقيل امام إيصال المساعدات الإنسانية لاسيما في ضاحية دمشق، حيث يعيش مئات الآلاف من الأشخاص محاصرين بدون طعام او أدوية.

ودعا نادال، النظام السوري إلى وقف الممارسات التي من شأنها تهديد مفاوضات جنيف.

كما قالت الخارجية الألمانية، إنها لن تعترف بنتائج الانتخابات البرلمانية ونقلت قناة (إيه بي سي) الإخبارية عن المتحدث باسم الخارجية «مارتين شافير» تصريحاته للصحافيين التي قال فيها إن «إقامة انتخابات حرة ونزيهة أمر غير ممكن في الوضع الحالي لعدة أسباب منها اللاجئون بأعداد كبيرة خارج البلاد وأوضاع الحرب الأهلية الدائرة هناك».

صورة مركبة لسوريات عقب الإدلاء بأصواتهن أمس

أوغلو يتعهد بمواصلة محاربة محاور الشر عقب استهداف «كليس» بصواريخ من سورية

أنقرة ـ الأناضول: تعهد رئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو بمواصلة محاربة محاور الشر التي تستهدف مواطني بلاده، متوعدا المهاجمين بدفع ثمن باهظ، وذلك عقب سقوط صواريخ على مدينة كليس من الجانب السوري لليوم الثالث على التوالي، أسفرت عن سقوط جرحى وقتلى.

جاء ذلك في كلمة له ألقاها في ندوة الإدارات المحلية الخامس لحزب العدالة والتنمية الحاكم عقد في العاصمة التركية أنقرة.

وقال دواد أوغلو: «سنواصل محاربة كل محاور الشر التي تستهدف مواطنينا حتى الحصول على نتيجة»، مؤكدا أن تلك المحاور ستصبح قريبا في وضع لن يمكنها من إلحاق الضرر بتركيا.

وأفاد بأن القوات المسلحة التركية قصفت مواقع تابعة لتنظيم «داعش» الإرهابي في سورية ردا على صواريخ سقطت من الجانب السوري على مدينة كليس (جنوب)، وذلك وفقا لقواعد الاشتباك.

وأشار رئيس الحكومة التركية الى أنهم يتخذون جميع التدابير من أجل الدفاع عن بلادهم، وضمان أمن المواطنين الأتراك واستقراراهم، متوعدا الذين قاموا بالهجوم على كليس بدفع ثمن باهظ.

وقتل مواطن تركي أمس الاول، وأصيب سبعة آخرون بجروح جراء سقوط صاروخين من الجانب السوري على مدينة كليس جنوبي تركيا.

وفيما يتعلق برفع الحصانة عن بعض النواب، أوضح داود أوغلو أن حزبه (العدالة والتنمية) بدأ تحركا من أجل تقديم النواب الداعمين للإرهاب ـ يقصد بعض نواب حزب الشعوب الديموقراطي ـ الذين يحتمون بدرع الحصانة في البرلمان التركي، إلى العدالة، مشيرا الى أن حزب الشعب الجمهوري المعارض لم يدعم مبادرة حزب العدالة والتنمية لرفع الحصانة عن النواب الذي وصفم بأنهم أصبحوا متحدثين باسم الإرهاب.

روسيا: لم نناقش أي خطة أميركية بديلة حول سورية

موسكو ـ أ.ش.أ: قال نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي ريابكوف ان موسكو لا تعلم شيئا عن الخطة «ب» بشأن الوضع في سورية، ولم يناقش أحد مع روسيا أي خطة.

ونقلت قناة «روسيا اليوم» الإخبارية عن ريابكوف ـ تعليقا على تقارير إعلامية بشأن وجود خطة بديلة أعدتها الولايات المتحدة في حال فشل المفاوضات السورية ـ قوله «من وقت لآخر، يظهر حديث عن خطة ما ب، لا نعلم شيئا عن أي خطط، ولا أحد ناقشها معنا، ونحن نعمل على وقف الأعمال القتالية، وإذا وجدت هذه الخطة في شكل انتقال إلى عمل عسكري ممكن، فإن ذلك يثير قلقا وخيبة أمل كبيرين». وكان مسؤولون في واشنطن قد صرحوا في وقت سابق بأنهم لا يستثنون الانتقال إلى الخطة ب البديلة، في حال فشل مفاوضات جنيف، دون أن يحددوا ما تمثله هذه الخطة.

لماذا عززت إيران وجودها العسكري في سورية؟

بيروت: أعلنت إيران، في نقلة نوعية على مستوى وجودها العسكري في سورية الذي صار مباشرا و«نخبويا»، وصار وجودا قتاليا بعدما كان «تدريبيا واستشاريا»، أعلنت عن إرسال مئات من قوات النخبة في الجيش الإيراني (اللواء كوماندوس 65) الى سورية للمشاركة في المعارك الدائرة هناك. وهذا الإعلان استأثر باهتمام واسع لأنه جاء في مرحلة حساسة بعد تحجيم التدخل العسكري الروسي وما أحدثه من «فراغ جزئي»، ومع انطلاقة مفاوضات الحل السياسي على طاولة جنيف، وحيث تريد إيران منه حجز مقعد متقدم عليها.

التفسير الإيراني الرسمي الذي أعطى لهذه الخطوة الإيرانية، كما أكد قائد القوات البرية في الجيش الإيراني الجنرال أحمد رضا بوردستان، أن قتال قواته إلى جانب الحرس الثوري هو «دفاعا عن الحدود العقائدية والإيمانية» للنظام الإيراني. وكان المرشد الأعلى علي خامنئي في آخر لقاء له مع قادة القوات المسلحة الأحد الماضي قد اعتبر ميزة الجيش الإيراني على كل جيوش العالم، جمعه بين القتالية و«العقائدية» في إشارة إلى العقائد الدينية التي يتبناها النظام الإيراني. ونقل عن مصادر إيرانية (الأخبار) أن «الجيش في حمايته للحدود كان يتبع الأسلوب الكلاسيكي للجيوش. لكنه اكتشف خلال الفترة الماضية أن تلك الحدود ستواجه خلال الفترة المقبلة تحديات غير كلاسيكية»، موضحة أنه «خلال السنوات الماضية، خاض الجيش العديد من المواجهات المسلحة لصد دخول إرهابيين عبر الحدود المشتركة مع العراق». وأضافت أن «قرارا اتخذ قبل فترة بالانتقال من المواجهة الكلاسيكية إلى أسلوب الحرب غير المتكافئة».

بناء عليه، تقول المصادر إن القيادة في إيران ترى في «مشاركة قوات النخبة في القتال في الساحة السورية تجربة مهمة للتدريب على مواجهة المخاطر الجديدة في الميدان مباشرة.

الهدف الأساس منها اكتساب خبرة واقعية، لا يمكن الوصول إليها من خلال المناورات». وتضيف أن «قوات النخبة هذه هي من الأعرق في الشرق الأوسط، حتى من قبل الثورة الإسلامية حيث تم إنشاؤها وتدريبها على أيدي البريطانيين، وهي بالتالي قادرة على تقديم المشورة للجيش السوري والمتحالفين معه، وخاصة قوات الدفاع الوطني»، مشيرة إلى أن «الحرب في سورية أصبحت حرب مدن وقتال شوارع، وهذه القوات قادرة على تقديم المساعدة للجيش السوري في هذا الإطار». أما الهدف الثالث، ولعله هدف بعيد المدى، «فهو استطلاع الساحة السورية استعدادا لمرحلة ما بعد الاستقرار، حيث ستبرز الحاجة إلى قوات حفظ سلام لا إلى قوات قتالية، وهي مهمة لربما توكل إلى الجيش الإيراني للقيام بها».

وأظهر تحليل في وكالة «ميزان» التابع للسلطة القضائية الإيرانية أن الدافع الأساسي وراء دفع القوات الخاصة للجيش الإيراني إلى سورية، هو البحث عن مكاسب عسكرية تدعم موقف النظام السوري في المفاوضات الحالية للتوصل إلى حل سياسي للأزمة.

تحليل إخباري

انتخابات شكلية في سورية على وقع «المعارك والمفاوضات»

بيروت: الحدث في سورية ليس عسكريا ولا سياسيا. الحدث شعبي ـ انتخابي حيث شهدت «مناطق سيطرة النظام» انتخابات تشريعية وسط مشهد «سوريالي» تختلط فيه المظاهر الشعبية والمعارك العسكرية والمفاوضات السياسية، ووسط تساؤل اللبنانيين واستغرابهم: هل يعقل أن في سورية انتخابات رغم كل الظروف التي تبرر عدم إجرائها. وفي لبنان لا انتخابات رغم عدم وجود أعذار ومبررات، وحتى أن الانتخابات البلدية الوشيكة مشكوك في حصولها؟!

صحيح أن الانتخابات «شكلية صورية» ونتائجها معروفة وستكون نسخة منقحة عن سابقاتها، والبرلمان الجديد سيكون تحت سيطرة محكمة من حزب البعث مع خروقات محددة ومنتقاة أبرزها للحزب السوري الذي له حضور عسكري في الميدان. وصحيح أن الانتخابات تشكو من عيوب ونواقص ويسهل الطعن بنتائجها، إذ إنها تجري في ظل أوضاع غير طبيعية ووسط مقاطعة طوعية أو قسرية من قطاعات وفئات واسعة من المجتمع السوري بسبب ظروف الحرب والنزوح داخل سورية والهجرة الى خارجها، أو بسبب حالة التعب والوهن وعدم الثقة تحت وطأة الضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي جعلت أن الانتخابات آخر هموم السوريين وتقع في أسفل لائحة اهتماماتهم.

ولكن الصحيح أيضا أن هذه الانتخابات على علاتها تكتسب أهمية رمزية لمجرد أنها تقدم الدليل الحسي الى أن الدولة السورية مازالت موجودة في هيكليتها الإدارية وجهوزيتها اللوجستية ولو في الحد الأدنى، وأن النظام مازال قادرا على تنظيم وإجراء انتخابات ولو في مناطق سيطرته فقط، مع ما يعنيه ذلك من أن هذه السيطرة ليست فقط سيطرة عسكرية وإنما تستند الى قاعدة شعبية. وتكمن أهمية هذه الانتخابات أيضا في الرسالة السياسية التي أراد الرئيس السوري بشار الاسد توجيهها. فهو عقد العزم على إجرائها مع أن تأجيلها أمر سهل ومبرر ليقول من خلالها إنه موجود ويتمتع بتأييد شعبي، وأن طرح مسألة ترحيله أو حتى طرح المرحلة الانتقالية من دونه لا يستند الى الواقع. وبهذا المعنى، فإن الانتخابات هي الجزء الآخر المكمل للمعارك التي بادر إليها النظام مع حلفائه بعد انطلاقة مفاوضات جنيف وعلى هامش الهدنة المخترقة على نطاق واسع. فالنظام السوري يريد تكريس معادلة على الأرض لمصلحته ميدانيا وشعبيا لتعزيز موقعه التفاوضي واستباق الضغوط الدولية والالتفاف على أي منحى للحل السياسي يمكن أن يكون على حسابه. ومن هنا فإن النظام يتحرك داخل سورية على خطين ويحارب على جبهتين: خط الانتخابات المبتورة والمتركزة خصوصا في العاصمة السياسية دمشق، وخط العمليات العسكرية المتمركزة خصوصا في العاصمة الاقتصادية حلب. وهذا التحرك المدعوم من الحلفاء يثير الشك والريبة عند المعارضة وحلفائها الإقليميين الذين يرون أن معركة حلب إذا بادر النظام الى فتحها فعلا ستطيح بالهدنة، وسقوط الهدنة يعني سقوطا تلقائيا لمفاوضات جنيف. مثلما يرون أن الانتخابات التشريعية تقدم دليلا جديدا الى رغبة النظام في تقويض العملية السياسية التي تعني أولا المرحلة الانتقالية، ورغبته في إعادة تركيز أوضاعه للتحكم لاحقا بمفاصل العملية السياسية والمرحلة الانتقالية من تشكيل الحكومة الجديدة الى صياغة الدستور الجديد والانتخابات النيابية التي ستجري على أساسه، وصولا الى حفظ حقه وموقعه في الانتخابات الرئاسية في ختام المرحلة الانتقالية التي تستمر 18 شهرا.

مصادر ديبلوماسية أوروبية متابعة عن كثب لتطورات الملف السوري تعتبر أن كل عملية المفاوضات والهدنة على المحك وأمام منعطف، وحتى مهمة المبعوث الدولي ديمستورا الذي قام بجولة مفصلية شملت موسكو ودمشق وطهران للعثور على مساندة إقليمية ودولية وللضغط على الفريقين وخصوصا على وفد النظام للامسة الملف الأساسي الذي رفض الاقتراب منه حتى الآن، ولدفع الجانبين للتوافق على إطار مقبول لعملية الانتقال السياسي. والتخوف الآن هو ألا تصمد الهدنة إذا استمرت خطط النظام بتكثيف العمليات العسكرية وتوسيعها في حلب لبسط سيطرته عليها وإرباك المعارضة وتخريب ما قد يحصل في جنيف.

ما تريده المعارضة هو التوصل إلى تشكيل هيئة تنفيذية ذات صلاحيات كاملة تصدر عنها حكومة انتقالية ومجلس عسكري ولا يكون للرئيس الأسد دور فيها.

وتصر المعارضة على خروجه من الصورة مع مباشرة المرحلة الانتقالية. وبالمقابل، يرفض وفد النظام قطعيا هذا الطرح ويدعو إلى تشكيل حكومة موسعة تضم أطرافا من المعارضة المقبولة وتحضر لدستور جديد تتبعه انتخابات يستطيع الأسد خوضها كأي مواطن سوري. وما يسعى النظام إليه من طرحه هو إخراج موضوع مصير الرئيس السوري من النقاش، ما يعني أنه فوق الأطراف الموجودة في جنيف وسيستمر في احتلال موقعه الراهن أي الإمساك بمفاصل الدولة والأجهزة الأمنية والقوات المسلحة.